العرب
الإثنين 2019/09/23
السنة 42 العدد 11476

السياحة العربية تراقب بقلق تداعيات أزمة توماس كوك

22 ألف موظف في الشركة البريطانية مهددون بفقدان عملهم

شكلت أزمة شركة توماس كوك صدمة كبيرة للأوساط السياحية في العديدة من البلدان العربية في ظل غموض موقف الحكومة البريطانية من إمكانية إنقاذها، بعد تراكم ديونها للفنادق والمتعاملين معها في دول كثيرة بينها تونس والمغرب ومصر.

نهاية عاصفة لأقدم شركة رحلات في العالم

لندن - اجتمع كبار مسؤولي شركة توماس كوك البريطانية للرحلات السياحية أمس مع المقرضين والدائنين لتحديد إمكانية استمرار عمل أقدم شركة سفر في العالم، والتي تواجه خطر الانهيار ونشر حالة من الفوضى في القطاع السياحي في بلدان عديدة.

وتدير الشركة فنادق ومنتجعات وشركات طيران وسفنا سياحية وهناك أكثر من 600 ألف شخص يمضون عطلات من خلالها حاليا، ما يعني أن الحكومات وشركات التأمين ستضطر إلى التدخل لإعادتهم إلى بلدانهم إذا أفلست الشركة.

واجتمع فريق الإدارة بقيادة بيتر فانكهاوزر مع البنوك وحملة السندات في مقر مكتب محاماة في لندن صباح أمس قبل اجتماع لمجلس إدارة الشركة، لمعرفة إمكانية استمرار نشاطاتها.

وأكد مصدر قريب من دوائر صنع القرار في الشركة لوكالة الصحافة الفرنسية "سنعرف بحلول يوم غد (الاثنين) ما إذا تم التوصل إلى اتفاق وما إذا كانت تلك الشركة الرائدة في مجال السياحة ستبقى على قيد الحياة".

وأثارت أزمة توماس كوك قلق العديد من الدول في المنطقة العربية مثل تونس، التي كانت تؤمن سنويا لسوقها ما يقارب 600 ألف سائح من مختلف دول العالم. وكان من المتوقع أن ترتفع الأعداد بدرجة كبيرة هذا العام قبل تفجر الأزمة الجديدة.

وتتابع تونس عن طريق مكتب ديوان السياحة في لندن التطورات لمعرفة الخطوات الواجب اتباعها حتى تحصل الفنادق التونسية على مستحقاتها.

وتشير التقديرات شبه الرسمية إلى أن قيمة مستحقات الفنادق التونسية على توماس كوك تبلغ قرابة 70 مليون يورو.

وأكدت مصادر تونسية مطلعة أمس أن عددا من الفنادق التونسية المتعاقدة مع توماس كوك، لم تتمكن من الحصول على مستحقاتها منذ نهاية يوليو الماضي.

وينتظر أن تحال قضية استرداد حقوق تلك الفنادق إلى القضاء الدولي وقد تستغرق إجراءات التحكيم أكثر من عام على الأرجح.

وكانت توماس كوك قد قررت العام الماضي زيادة عدد رحلاتها السياحية إلى تونس، في مؤشر جديد على الثقة التي يحظى بها القطاع، والذي يقود قاطرة النمو الاقتصادي للبلاد.

واستأنفت الشركة رحلاتها السياحية للبلاد في فبراير 2018، بعد توقف طويل نتيجة هجمات إرهابية، وبدأت بثلاث رحلات أسبوعية، ارتفعت تدريجيا لتصل إلى 9 رحلات سياحية.

وليست الفنادق التونسية فقط المعنية بأزمة توماس كوك، التي تمتد تداعياتها إلى العديد من الأسواق العربية وخاصة المغرب ومصر والأردن.

وأكد حسام الشاعر رئيس غرفة الشركات السياحية ووكيل توماس كوك في مصر في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن حركة السياحة البريطانية الوافدة لمصر عبر توماس كوك كانت قد ارتفعت بنسبة 40 بالمئة هذا العام بمقارنة سنوية.

وأشار إلى أن حجوزات توماس كوك كانت تشمل الكثير من المقاصد السياحية المصرية، في مقدمتها الغردقة ومرسى علم، لكنها لا تضم شرم الشيخ، التي لا تزال تعاني من حظر للطيران البريطاني.

واستفاد المغرب من الاضطرابات التي طالت تونس ومصر في السنوات الأخيرة، حيث استطاع استمالة الرحلات القادمة من أوروبا والتي تؤمنها توماس كوك.

ولم تعلق السلطات المغربية حتى الآن على التطورات الحاصلة لتوماس كوك، وما إذا كانت السياحة في البلاد ستتأثر من الأزمة، التي تعيشها أقدم شركة رحلات في العالم.

وتكافح الشركة، التي تأسست في عام 1841، للبقاء بعد أن هدد المقرضون بإلغاء صفقة إنقاذ يجري الإعداد لها منذ أشهر.

وتحتاج الشركة إلى نحو مبلغ 200 مليون جنيه إسترليني بعد حصولها في الشتاء الماضي على 900 مليون إسترليني لتستمر في العمل خلال فصل الشتاء حين يتعين عليها سداد مستحقات الفنادق.

مانويل كورتيس

على الحكومة إنقاذ شركة توماس كوك مهما كلف الأمر

وتضررت توماس كوك، التي يبلغ عدد زبائنها حول العام نحو 19 مليون شخص سنويا، جراء مستويات الدين المرتفعة والبالغة 1.7 مليار جنيه إسترليني، والمنافسة الإلكترونية والضبابية الجيوسياسية.

وسيتم تعيين موظفين، غالبا من مكاتب مراجعة الحسابات، ليعملوا على إيجاد مشترين وإعادة هيكلة ديون المجموعة أو بيع أنشطتها.

وفي حالة انهيار الشركة، التي تعمل في 16 دولة، فإن ذلك سيفضي إلى أكبر عملية إعادة أفراد إلى الوطن في وقت السلم في تاريخ بريطانيا.

وسعى وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب لطمأنة المصطافين بأنه لن تتقطع بهم السبل خارج بلادهم.

وقال لهيئة الإذاعة البريطانية "نأمل أن تتمكن (توماس كوك) من الاستمرار لكن على أي حال، وكما هو متوقع، لدينا خطط طوارئ تكفل لنا في أسوأ الأحوال أن ندعم جميع من قد تتقطع بهم السبل".

وتنظم هيئة الطيران المدني عملية الإعادة، كما فعلت عند إفلاس شركة مونارك الجوية البريطانية في أكتوبر 2017.

ويفترض أن تكلف العملية مليارات الجنيهات، ضمنها 600 مليون جنيه في المملكة المتحدة وحدها.

وإذا عجزت الشركة عن الحصول على حزمة الإنقاذ، فإنه من المتوقع أن تعلن إفلاسها ووقف أنشطتها على الفور، وإغلاق وكالاتها للسفريات وتجميد طائراتها.

وسينجر عن هذه الخطوة فقدان نحو 22 ألف شخص لوظائفهم في الشركة، 9 آلاف منهم في المملكة المتحدة.

وقال مانويل كورتيس الأمين العام للنقابة، التي تمثل العاملين في قطاع السياحة ببريطانيا في رسالة إلى وزيرة الشركات والصناعة البريطانية أندريا ليدسوم السبت الماضي، "يجب إنقاذ الشركة مهما كلف الأمر. يجب ألا تسمح أي حكومة بريطانية جادة بفقدان هذا العدد من الوظائف".

وكانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق العام الحالي تسجيل خسائر بقيمة نحو 1.45 مليار إسترليني خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر ومارس الماضيين، مقابل خسائر قيمتها 303 ملايين إسترلينية بمقارنة سنوية.

1.7

مليار جنيه إسترليني، حجم ديون توماس كوك المتضررة من المنافسة الرقمية والضبابية الجيوسياسية

منصة رقمية موحدة لدعم الشركات المغربية الناشئة

زخم جديد لتسهيل التمويل وتعزيز استدامة بيئة الأعمال

أطلق المغرب منصة إلكترونية موحدة لتحفيز الشركات الناشئة على الابتكار عبر تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية والحصول على الخدمات المتعلقة بالمدفوعات والتحويلات المالية، في تحرك يؤكد رهان الحكومة على هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - فتح المغرب الباب أخيرا أمام الشركات الناشئة بالحصول على علامة الابتكار في التكنولوجيا الحديثة من خلال المنصة الإلكترونية ستارت آب هوب، التي أطلقها هذا الأسبوع.

وتوفر المنصة للشركات الناشئة الاستفادة من بطاقة الأداء الدولية المقدمة من طرف مكتب الصرف، كما تتيح لها إمكانية أداء الخدمات المستوردة ذات الصلة بالأنشطة المعلوماتية بالعملة الصعبة في حدود 500 ألف درهم (51.6 ألف دولار) سنويا.

ويعتقد خبراء في الاقتصاد الرقمي أن المغرب لديه إرادة قوية لمصاحبة الشركات الناشئة المحلية ومواكبة الشباب المغربي حامل الشهادات والمهتم بالابتكار والقطاع الرقمي لتقليص إجراءات الحصول على التمويل وخفض معدلات البطالة.

وأوضح المدير العام لمكتب الصرف، حسن بولقنادل، أن الهدف من هذا الإجراء يتمثل في تمكين هذه الشركات من خدمات ذات قيمة مضافة في السوق الدولية، وتشجيع الإبداع وتطوير دليل لهذه الفئة من الشركات بهدف تحديد حاجياتها أثناء تطوير الخدمات الجديدة.

وسنت الحكومة العديد من الإجراءات التي تتعلق بمواكبة الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا والأعمال المتعلقة بالابتكار.

وشدد رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، على أن الدولة ملتزمة بالتفاعل إيجابيا مع طموحات تلك الشركات، ودراسة مختلف المقترحات والتوصيات.

وأكد على تعبئة كل القطاعات الحكومية المعنية لتفعيل مجموعة الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار، والنهوض بريادة الأعمال.

وفي سياق دعم الشركات الناشئة يقوم الصندوق المركزي للضمان، بدعم مشاريع تلك الشركات العاملة في مجال الابتكار والإبداع والتكنولوجيات الحديثة، بتقديم تمويلات تقدر بنحو 75 مليون دولار.

ويهدف هذا الحافز إلى سد النقص في وجود هذا النوع من الاستثمارات التي تراهن عليها الرباط لتشكل نواة تطوير الاستثمار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي والمعرفي العالي القيمة.

وأكد حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي أن المنصة التي تندرج في إطار تنفيذ خطط وكالة التنمية الرقمية، خاصة الجانب المتعلق بدعم ومساندة نسيج الشركات الناشئة، تشكل عنصرا مهما في مسار تقوية المنظومة الرقمية المحلية.

وقال إن "من شأن هذه المنصة أن تساعد الشباب في تجاوز الصعوبات التي تعترضهم أثناء عملية التزويد على الصعيد الدولي".

وأضاف أن "المشروع استفاد من دعم مجموعة الفاعلين بالمنظومة الرقمية الذين يعملون على الاندماج بشكل أكبر وتحقيق ديناميكية أعلى لهذا القطاع".

وتعمل الرباط على تحقيق استراتيجيتها في المجال الرقمي، تنطلق منها كافة مشاريع التنمية الرقمية لضمان تسريع الإنجاز والنجاعة، مع استحضار بعض المحاور الهامة كتطوير البنيات التحتية الرقمية والاستغلال الأنسب للموارد والخدمات.

وعلى مستوى دعم الشركات الصغيرة لمواكبة فعالة لنموها وتحسين تنافسيتها، قامت مجموعة التجاري وفا بنك، بوضع منظومة شاملة خاصة بتلك الكيانات.

وتتضمن المنظومة عرضا من المنتجات والخدمات البنكية الملائمة ومقاربة مبتكرة للمواكبة من خلال خدمات غير مالية، علاوة على حضور في جميع المجالات الترابية يقوم على القرب والإرشاد.

وشدد محمد الكتاني، الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك، على التزام المؤسسة المالية بتخصيص 2.7 مليار دولار في شكل تمويلات مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن ما يقرب من 35 ألف شركة ناشطة في قطاع الابتكار استفادت العام الماضي من قروض بلغ مجموعها 2.5 مليار دولار.

وبحسب العلمي، سيتم تقديم دعم خاص لهيئات المواكبة من قبل المحتضنين، ومنح شارات التسريع للشركات ومرافقة نشاطها من أجل اندماج أفضل في اقتصاد المستقبل.

وتظهر أرقام مجلس المنافسة أن المغرب تمكن من تأسيس 80 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في العام الماضي، منها شركات تعمل في مجالات التكنولوجيا الخضراء وتكنولوجيا الصحة والتعليم والنقل والذكاء الاصطناعي.

ويرى إدريس الكراوي رئيس مجلس المنافسة أنه من الضروري مواكبة حركية المؤسسات الاقتصادية بالبلاد. وقال إن "هناك حاجة ماسة إلى الإحاطة بالجيل الجديد من الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع عبر تبني ذلك التمشي من قبل الاتحاد العام لمقاولات المغرب".

وعملت وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق مع صندوق الضمان المركزي، على اقتراح منتوجين للتمويل بهدف خفض تكلفة التمويل لهذه الفئة من الشركات، وتشجيع الاستثمار لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت في فبراير الماضي.

حفيظ العلمي

المنصة تشكل عنصرا مهما في تقوية المنظومة الرقمية المحلية

وأكد مهدي علوي، رئيس قطب الشركات الناشئة بالفيدرالية، أن "هناك توجها رسميا لسن قانون مغربي للشركات الناشئة يطرح مجموعة من الإجراءات التي تيسر إدارة المشاريع الناشئة وتساعدها على تجاوز العراقيل التي تواجهها".

وإلى جانب تطوير كفاءة الشركات الصغيرة على المستوى الرقمي، أشار صلاح الدين مزوار رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى أن الأمر سيكون أسهل مستقبلا في حال تمت دراسة كيفية سداد الضرائب المتأخرة وآجال الأداء والتمويل.

التكنولوجيا مقياس نجاح المشاريع